



جامعة الإسكندرية
كلية الحقوق
الدراسات العليا
قسم الشريعة الإسلامية

منهج الدولة الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية

في كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام

دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة

رسالة

لنيل درجة الماجستير في الحقوق

مقدمة من الطالب

عبد الناصر حسن إبراهيم أبو حويطة

إشراف

الأستاذ الدكتور / عادل احمد حشيش

أستاذ الاقتصاد

كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

الأستاذ الدكتور / محمد كمال الدين إمام

أستاذ الشريعة الإسلامية

كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

6E

P.U.A. Library	
Library D	
Faculty of :	Legal
Serial No :	604
Classification :	343

١٤٣٢ هـ / ٢٠١١ م

لهذا فاننا نقسم هذه الدراسة الى بابين: -

الباب الاول: - نخصه لبيان دور الدولة الاسلامية فى النشاط الاقتصادى واثره فى تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعيه؛ نستله بفصل تمهيدى؛ نبين من خلاله مفهوم التنمية فى الفكر الوضعى والاسلامى ودور الدولة فى النشاط الاقتصادى بشكل عام والوضع الراهن للتنمية، هذا الوضع الذى يحتم علينا البحث عن البديل الذى نطرحه بقوة الا وهو منهج الاسلام فى تحقيق التنمية نظرية وتطبيقا. ثم ننطلق فى الفصول التالية من هذا الباب الى رحاب هذا المنهج؛ نستعرض فيها ايرادات الدولة الاسلامية؛ انواعها؛ احكامها الشرعية؛ ودور السياسة المالية فى تحقيق التنمية؛ وقواعدها الشرعية التى بنيت عليها هذه السياسة؛ والخصائص التى

ميزتها؛ وأثرها على تنمية موارد الدولة من زكاة وخراج وجزية وعشور؛ وتنظيم لعملية
اقتطاع الارض واحياء الموات.

الباب الثاني: - نكرسه لدراسة سياسة الانفاق فى الدولة الاسلامية واثرها فى تحقيق التنمية
الاقتصادية والعدالة الاجتماعية؛ بينما نفرء الخاتمة للوقوف على نتائج البحث وتوصياته.

ونرى من الواجب قبل التطرق لموضوعات البحث ان نقدم ترجمة لمؤلف كتاب الاموال
(رحمه الله تعالى) لمعرفة فضله وعلمه؛ نتبعها باستعراض محتويات وتقسيمات كتابه؛ حتى
يكون القارئ الكريم على دراية بابواب وفصول هذا الكتاب القيم وموضوعاته؛ والتي ستكون
مدار الدراسة فى هذا البحث واهم محاوره بهدف القاء الضوء عليها وعرضها كنظام اقتصادى
اسلامى قادر على تحقيق التنمية المنشودة؛ بعد ان ثبت تقاعس الدول المتقدمة فى الاخذ بيد
الدول النامية نحو التنمية؛ وازالة اسباب التخلف والفقر.

وترتكز هذه الدراسة على ثلاثة محاور رئيسية تمثل الاطار العام لها.

الاول: - يتعلق بايرادات الدولة الاسلامية بانواعها؛ واحكامها الشرعية؛ ودور الدولة
فى تنميتها؛ والسياسة المالية التى انتهجتها فى سبيل تحقيق اهدافها؛ وادوات تلك السياسة.

الثانى: - يتعلق بالسياسة الانفاقية للدولة الاسلامية؛ ومنهجيتها فى التوزيع؛ ودور هذه
السياسة؛ وهذا التوزيع فى تحقيق العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعى.

الثالث: - يتضمن الرقابة على ايرادات الدولة وانفاقها، والقواعد والضوابط التى
وضعتها الدولة الاسلامية لحماية المال العام.

ولا يفوتنى أن اعترف بتواضع جهدى، ولا أزعم أنني بلغت فى دراستى كمالاً أذعيه
عظيماً، مع صادق عزمى وسمو هدفى وإخلاص نيتى فى الوصول لهذه الغاية، إيماناً منى بأن
المكتبة الاقتصادية العربية فى حاجة ماسة للمزيد من الدراسات الاقتصادية الإسلامية، لا لى
تكون مرجعاً لطلاب العلم فقط، بل لتكون أسلوب فكر ومنهاج عمل للقائمين على تطبيق
السياسات الاقتصادية والمالية فى بلدنا والبلدان الإسلامية قاطبة.

وإنى لأرجو من القارئ الكريم أن يلتبس لى عذراً إذا وجد من خلل فى هذه الدراسة أو
نقص شابها، إذ لا يخلو أى عمل بشرى من نقص، ولا يقترب فكر بشرى من الكمال.

(ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب)

وصلى الله على من لا نبي بعده، معلم الناس الخير سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.